

تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية

أ.م.د. حسين عجلان حسن*

المستخلص

لقد اثبتت التجارب العلمية، ان خاصية الاقتصاد العراقي المتمثلة بهيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج ايجابية وتعيرات هيكلية واضحة على مسيرة هذا الاقتصاد بكل قطاعته الانتاجية والخدمية، وان الاعتماد المتزايد على هذا المورد جعل الاقتصاد يعاني من ازمات مستمرة ومشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض اسعار النفط.

والحقيقة ان استمرار هيمنة المورد النفطي بهذه الدرجة يعد نقصاً في ادارة النظام الاقتصادي، لذلك تبرز في الفترة الحالية ضرورة تطبيق سياسة اقتصادية فعالة وواضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل واصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتغيير بنيتها الاساسية، ومن هنا استهدف البحث بشكل اساسي تحديد المقومات الاساسية التي يتم من خلالها التوصل بشكل جدي وفعال الى تطبيق سياسة التنويع والاصلاح الهيكلي في الاقتصاد العراقي، لمواجهة ازمة انخفاض الموارد المالية والنفطية، وتوصل البحث في ضوء المعطيات الواقعية الى اقتراح استراتيجية تحدد عمل السياسات الاقتصادية المستقبلية، فعلى مستوى سياسات الامد القصير تبرز ضرورة اصلاح النظام الضريبي وتفعيل عمل الادارة الضريبية والقضاء على حالة الفساد المستشري فيها، وضغط النفقات التشغيلية وترشيدها من خلال تشديد اجهزة الرقابة في كافة مؤسسات الدولة، وعلى مستوى سياسات الامد الطويل توصلت الدراسة الى مقترحات متنوعة من ضمنها تنشيط القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) والنهوض بها ما اجل تنويع الاقتصاد العراقي وتخليصه من ظاهرة الهيمنة الريعية المتزايدة.

الكلمات المفتاحية : خاصية الاقتصاد العراقي، هيمنة المورد النفطي، ادارة النظام الاقتصادي، الهيمنة الريعية.

*كلية المنصور الجامعة

المقدمة ومنهجية البحث :

كان ولا يزال الاقتصاد العراقي يوصف بأنه اقتصاد ريعي ، تعتمد كل فعالياته الاقتصادية والجزئية والكلية على منتج واحد فقط هو (النفط) ، فهو لم يمتلك القدرات على تقرير سياسته الاقتصادية الداخلية والخارجية في ضوء المتغيرات السريعة التي تؤثر على هذا المورد . مما جعل الاقتصاد يعاني من أزمات مستمرة ومشاكل كبيرة خاصة عند (انخفاض أسعار النفط) ... فبدلاً من أن تستفيد الدولة من فترة رواج أسعار النفط واستخدام عائداته كدفعة قوية لتمويل متطلبات (النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية الأخرى) ، وبناء هيكل اقتصادي متنوع للتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي ، استمر الاعتماد المتزايد على هذا المورد في عمليات تمويل التنمية ، ولم تحقق الإيرادات النفطية معالجة حقيقية للاختلالات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد الوطني ، وأصبح الاقتصاد العراقي أسير لما يجري في السوق النفطية ، ففي حالة ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الاستهلاكي والترفي وتزداد مظاهر تبديد الثروات وضياعها ، وفي حالة انخفاض الأسعار تظهر الدعوات إلى ضرورة النكشف وترشيد الموارد الاقتصادية .

والحقيقة إن استمرار هيمنة المورد النفطي على الاقتصاد العراقي يعد نقصاً في إدارة النظام الاقتصادي . لذلك تبرز في الفترة الحالية ضرورة تطبيق سياسة اقتصادية فعالة وواضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل وإصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتغيير بنيتها الأساسية .. وعليه تحددت منهجية البحث بالآتي :

مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الأساسية التي تتعلق بما هية الطرق والأساليب التي ينبغي أن تطبق بفاعلية في المرحلة الحالية لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتغيير هيكلية قطاعاته الاقتصادية بما يفضي إلى تقليل الاعتماد على الريع النفطي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، أنه لم يتم تبني إستراتيجية واضحة المعالم على مستوى الاقتصاد العراقي (خلال الفترات أو المراحل الزمنية المختلفة) . تحقق الاستخدام الأمثل والكفاءة للربح الاقتصادي ، وتقلل من نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

هدف البحث :

الهدف الأساسي الذي يسعى البحث إليه ، يتمثل في تحديد الكيفية أو المقومات الأساسية التي يتم من خلالها التوصل بشكل جدي وفعال إلى تطبيق سياسة التنويع والإصلاح الهيكلي في الاقتصاد العراقي لمواجهة أزمة انخفاض الموارد المالية النفطية .

المبحث الأول

دراسة وتحليل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

بعد عام 2003

يستهدف هذا المحور ، إجراء مراجعة تحليلية سريعة لتشخيص مسيرة الاقتصاد العراقي وأداء نشاطه الإنتاجي للفترة ما بعد عام 2003 من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الإجمالية التي تفسر طبيعة التغيرات البنوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، علماً إن اتجاه وشدة هذه التغيرات تحدد المعطيات الهيكلية للاقتصاد والسياسات المتبعة والظروف السائدة في المجتمع .

يعلم الجميع أن السمة الأساسية للاقتصاد العراقي أنه (اقتصادي ريعي) تعتمد كل فعالياته الاقتصادية على منتج واحد فقط هو (النفط) ، والحقيقة أن خاصية الاقتصاد العراقي المتمثلة بهيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية وتغيرات هيكلية واضحة على مسيرة نمو هذا الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية والخدمية ، لذلك ظل الاقتصاد وعلى مختلف المراحل الزمنية يعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية ، وأن الاستقرار والتوازن أصبح ظاهرة استثنائية . والدليل على ذلك أن الموارد المالية التي حصل عليها العراق بعد عام (2003) قد نمت بمعدلات متزايدة وحقت طفرات كبيرة مقارنة بالفترات السابقة ، ولكن هذه الموارد في ظل غياب التخطيط الإستراتيجي وعدم استثمارها بالشكل الأمثل فهي لم تحقق نتائج إيجابية وتحولات حيوية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي ويحد من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع إنتاج النفط ، كذلك أن هذه الموارد المالية الريعية لم تعالج المشاكل المستديمة التي يعاني منها الاقتصاد ، مثل مشكلة الفقر والبطالة ، مشكلة السكن وتردي الخدمات الأساسية بالشكل الذي يتوازن وحجم انفاق تلك الموارد المالية⁽¹⁾ . والحقيقة أن غياب التنوع في الهيكل الاقتصادي العراقي وتبعيته لقطاع إنتاج النفط يمكن أن يستدل عليها من خلال المؤشرات الآتية :

1 - المساهمة النسبية للناتج النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

إن إنتاج قطاع النفط الخام ظل يشكل نسبة عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003 ، رغم إن كميات إنتاج النفط الخام قد تأثرت نوعاً ما في هذه السنة وما بعدها . بسبب الظروف الأمنية وتعرض المؤسسات النفطية وأنابيب نقل النفط إلى العمليات الإرهابية ، حيث انخفضت كمية الإنتاج في عام 2003 إلى (1500) مليون برميل يومياً بعد أن كانت (2810) م.ب.ي في عام 2002 وفي عام 2007 انخفضت الكمية المنتجة إلى (1600) م.ب.ي ، إلا إنها عادت لتزداد في عام 2010 لتصل حوالي إلى (2160) م.ب.ي ، وفي عام 2011 بلغت (5375) م.ب.ي ، وفي عام 2012 وصل الإنتاج إلى (2870) م.ب.ي ، وفي ظل هذه المستويات ظلت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين

1 - حسين عجلان حسن : تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد العشرون ، 2013 .

(50 - 70%) ، وبسبب غياب التخطيط اللازم لاستثمار ناتج هذا القطاع لصالح تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى استمرت محددات نمو الاقتصاد العراقي بالاعتماد المتزايد على عائدات النفط التي تجاوزت أكثر من (95%) من إيرادات الموازنات الحكومية ، حيث تراوحت قيمة صادرات النفط الخام خلال الفترة (2008 - 2013) ما بين (60 - 89) مليار دولار ، وهذا يعكس قوة العلاقة والارتباط ما بين حجم الإيرادات النفطية والانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي المتولد في الاقتصاد .

2 - التشوهات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية

أن التشوهات في هيكلية القطاعات الاقتصادية تظهر بشكل واضح من خلال انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية الإنتاجية (الصناعة ، الزراعة) في تكوين الـ (GDP) ، حيث تؤكد بيانات الجدول رقم (1) ، أن قطاع الصناعة التحويلية انخفضت نسبة مساهمته في GDP من (4.2%) في عام 2002 إلى نسبة (0.4%) في عام 2012 ، حيث تراجع نمو هذا القطاع بعد هذا العام بشكل واضح وتوقفت أغلب منشآته الإنتاجية بسبب الفوضى الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد هذه الفترة وعمليات التخريب التي شملت أغلب شركات القطاع الصناعي مثل الصناعات الحديدية ، الصناعات البتروكيميائية ، الصناعات النسيجية ، الصناعات الغذائية ، إضافة إلى ذلك أن الدولة لم تستثمر العوائد المالية الكبيرة التي حصلت عليها بعد عام 2003 في عملية تأهيل هذه الشركات وإعادة تشغيلها ، لذلك استمرت حصة هذا القطاع بالتضاؤل التدريجي في تكوين GDP .

أما القطاع الزراعي ، فهو القطاع الأخر الذي انخفضت نسبة مساهمته من (8.6%) في عام 2002 إلى نسبة (1.5%) في عام 2012 ، وأصبح العرض المحلي من المنتجات الزراعية لا يسد الطلب المتزايد عليها ، وتقلص حجم إنتاج هذا القطاع لتصل نسبة مساهمته إلى (2.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 . ومن ذلك يبدو إن هنالك علاقة عكسية بين تطور قطاع النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها (الزراعة والصناعة) . إذ إن قطاع النفط ينمو بمعدلات موجبة وعالية والقطاعات الإنتاجية تنمو بمعدلات سالبة .

3 - المساهمة النسبية لقطاعات التوزيع والخدمات في GDP

أن تركيبة قطاع التوزيع تتكون أساساً من (قطاع النقل والمواصلات والتخزين وتجارة الجملة والمفرد ، وقطاع المال والتأمين وخدمات العقار) ، إجمالي أنشطة هذا القطاع قد ساهمت في تكوين الـ (GDP) في عام (2007) بنسبة 9% ، والحقيقة إن أداء بعض أنشطة قطاع التوزيع مثل (النشاط المالي والنشاط التجاري) قد تراكماً بعد عام 2003 بسبب الظروف الأمنية الصعبة . لذلك جاءت نسبة مساهمة إجمالي قطاع التوزيع بالمرتبة الثالثة (بعد القطاع النفطي) من حيث المساهمة النسبية في تكوين GDP ... أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة (21%) ، بسبب توسع الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية (نتيجة لزيادة الموارد المالية النفطية بعد هذا العام) وخلق فرص عمل ودخول للعاطلين وتنفيذ بعض برامج الخدمات التربوية والخدمات الصحية (1) .

1 - المكتب الاستشاري في كلية دهوك ، واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، جامعة دهوك ، عام 2008 .

4 - اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية

إن درجة اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية السلعية من جهة وقطاعات الخدمات والتوزيع من جهة أخرى ، في ضوء التحليل السابق كانت واضحة بسبب هيمنة الناتج النفطي وزيادة نسبة مساهمته في تكوين (GDP) التي بلغت أكثر من (65%) كمعدل للفترة (2002 - 2012) مقارنة بالنسبة الضئيلة للقطاعات الإنتاجية السلعية ، وعلى أساس هذا التوزيع الغير متكافئ ، أصبح قطاع الخدمات يتبؤا النصيب الأكبر بعد القطاع النفطي ، حيث بلغت نسبة مساهمته أكثر من (28%) في GDP في عام (2007) ، والحقيقة رغم هذه النسبة المرتفعة ، إن قطاع الخدمات في مكونات النشاط الاقتصادي له تأثيرات سلبية في تكوين (سوق العمل) العراقية ، فهو يضم مهن ونشاطات تنتمي إلى خدمات تنسم بضعف الإنتاجية ، وهو قادر على استيعاب مستمر لقوة العمل وتعطيلها في نفس الوقت كونه قطاع ضعيف الإنتاجية ، الأمر الذي يولد ضغوطاً تضخمية ، من ناحية ثانية فإن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ، حيث أن مصادر الدخل فيه ترتبط بالطلب الخارجي وليس بالإنتاج والإنتاجية (1) لذلك فإن تراجع الإنتاج في القطاعات السلعية الإنتاجية وضعف العملية الاستثمارية في هذه القطاعات وتوجه جزء كبير من الموارد المالية النفطية واستثمارها في أنشطة غير إنتاجية ، أدى ذلك إلى زيادة عرض قوة العمل ، بسبب ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص عمل جديدة ، حتى أصبحت البطالة من الظواهر الاقتصادية المألوفة التي قدرتها منظمة العمل العربية ما بين (25 - 33%) ، وأصبحت الحكومية هي المستخدم الأكبر لتشغيل الناس في أجهزتها ومؤسساتها الرسمية (لاسيما الجيش والشرطة) ، حيث تركزت العمالة في هذا القطاع (الخدمات الحكومية العامة) بنسبة (30%) في عام 2011 مقارنة بـ (6%) في قطاع النفط والصناعة (2) .

نستخلص مما سبق ، أن تركيبة الاقتصاد العراقي وهيكلته وفق الصورة التي تم استعراضها تعكس إنكالية الاقتصاد واعتماده بشكل مستمر على تصدير النفط الخام التي أخذت عوائده المالية تشكل أكثر من (90%) من الميزانية الحكومية ومساهمته في تكوين الـ GDP تتراوح ما بين (50 - 70%) وبذلك توطدت السمات الربعية للاقتصاد العراقي لغياب الاستراتيجيات الفعالة لتوجيه هذه العوائد الربعية للاستثمار في النشاطات غير النفطية ، مما انعكس ذلك بخصائص سلبية على بنية الاقتصاد ومتغيراته الكلية .

1 - المكتب الاستشاري في كلية دهوك : المصدر السابق نفسه ، ص 20 .

2 - عبد الرسول عبد جاسم ، نحو تقويم الاقتصاد العراقي الحلول والمعالجات ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد 14 ، الجزء الأول ، عام 2010 .

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للسنوات (2002 - 2012)
بالأسعار الجارية (مليون دينار)

النسب %			الناتج المحلي الإجمالي 4	النفط الخام 3	الصناعة التحويلية 2	النفط الخام 1	القطاعات السنوات
4/3	4/2	4/1					
8.6	4.2	70.7	41022	3513	1740	29021	2002
8.4	4.6	68.7	29585	2487	1244	20350	2003
6.9	1.8	57.8	53235	3694	967	30809	2004
6.9	1.3	57.6	73533	5064	956	42380	2005
5.8	1.1	55.2	95587	5569	1056	52852	2006
4.9	1.0	52.9	111455	5494	1122	59018	2007
3.7	0.7	55.5	155982	5717	1167	87166	2008
4.4	1.1	40.3	139330	6133	1587	56231	2009
4.9	1.0	45.0	177008	8658	1688	79653	2010
2.6	0.6	50.0	221260	5830	1297	111514	2011
1.5	0.4	46.8	276575	4300	1222	129356	2012

المصدر : جمعت واحتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات :
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، نشرات الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة

المبحث الثاني

خصائص الظاهرة الريعية في الاقتصاد العراقي

سنركز مناقشتنا في هذا المحور على مدى استثمار الموارد النفطية الريعية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 في تغيير هيكلية الاقتصاد العراقي وتحقيق التغيرات المطلوبة في بنية هذا الاقتصاد ، من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الإجمالية في إطارها الكمي والوصفي التي تبين لنا ، أن الدولة العراقية لم تستخدم الموارد المالية الكبيرة المتأتية من الصادرات النفطية وفقاً لمبدأ الرشادة والعقلانية ، بل كانت تستخدم مبدأ (أصرف ما في الجيب يأتيك ما بالغيب) ، هذا في الوقت الذي أكدت فيه كل نظريات التنمية في البلدان النامية على ضرورة تشخيص المصدر الذي يولد الفائض الاقتصادي في الدولة النامية وتوظيفه في تطوير القطاعات السلعية الإنتاجية والأنشطة الأخرى التي تخلق قيمة مضافة لتحقيق عملية التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية المستدامة ... وهذا الأمر في الحقيقة لم يتحقق في الاقتصاد العراقي ، حيث غاب عن بال الدولة ولفترة زمنية طويلة بأن النفط في العراق هو مرهون بوقت معين (وسينضب) فضلاً عن أنه عرضه لمتغيرات خارجية عديدة . لذلك على الدولة أن توجه هذه الفوائض المالية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المهمة وإجراء الحسابات الدقيقة للموازنة بين متطلبات الحاضر والمستقبل ، ولكن للأسف أن السياسات الاقتصادية في العراق لم تحقق هذه الهدف ،

لذلك ظل الاقتصاد العراقي بمتغيراته الكلية والجزئية مرهون بخصائص الاقتصاد الربعي وأزماته المستمرة .

أولاً : الثروة الربعية وتبديد الطاقات النفطية والغازية

* الطاقات النفطية المنتجة

من خلال المؤشرات الكمية المبينة في الجدول رقم (2) ، يتأكد لنا إن محددات نمو الاقتصاد العراقي ستنقى محكومة بعائدات النفط الخام التي تجاوزت أكثر من 90% من دخل الدولة الرسمي ، حيث تراوحت قيمة صادرات النفط الخام ما بين (59.5 - 89.2) مليار دولار خلال الفترة (2008 - 2013) ، إن هذه العوائد في الحقيقة تشكل أكثر من 92% من إيرادات الموازنة في تلك الفترة . علماً إن الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك الفترة بنيت على افتراضات سعرية هي أعلى من أسعار السوق الحقيقية الحالية التي بدأت بالانخفاض إلى مستوى (40 - 52) دولار للبرميل الواحد . مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الأمنية والتحديات الداخلية التي حالت دون تحقيق معدلات الإنتاج المستهدفة لأغلب سنوات تلك الفترة ... وما يؤخذ على فاعلية هذا القطاع إن إيرادات الدولة المالية من صادرات المنتجات النفطية لا تتناسب مع حجم الكميات المصدرة من النفط الخام ، حيث تراوحت ما بين (84.1 - 188.0) مليون دولار للسنوات (2010 - 2013) أي بنسبة تتراوح ما بين (1% - 2%) من كمية النفط المصدرة لتلك الفترة .⁽¹⁾

أما بخصوص كميات النفط المجهز للمصافي فقد بلغت ما بين (121 - 215) مليون برميل خلال السنوات (2007 - 2012) ، وتقدر طاقات التصفية الحالية للمصافي العراقية بحدود (550) ألف برميل يومياً وهي جميعها مملوكة للدولة ، وإن النفط الخام المجهز للمصافي يباع حالياً بسعر 300 دينار وشركات تصفية وتوزيع المنتجات النفطية تعاني من خسائر كبيرة ناجمة عن تحديد أسعار المنتجات النفطية من قبل الدولة بمستويات متدنية جداً .⁽²⁾ أي أن الدولة حالياً لا تحصل على أية إيرادات عن تجهيز النفط الخام للمصافي والذي تقدر قيمته في الأسواق الدولية حالياً (5.2) مليار دولار سنوياً ، إذا أضفنا إلى ذلك الاستيرادات من البنزين والتي تقدر كلفته بحوالي (2.4) مليار دولار ، يصبح مجموع ما تتحمله الدولة عن دعم المنتجات النفطية (8) مليار دولار وهذا ما يعادل 40% من مجموع الإيرادات الحكومية ، لذلك فأن موضوع تأهيل المصافي وزيادة طاقات التصفية ينبغي أن يعطي الأولوية في برامج الدولة لغرض تقليل العبء على الموازنة .⁽³⁾ إضافة إلى ذلك ، إن القطاع النفطي قد تملكاً عن تجهيز قطاع الكهرباء بكميات النفط الخام لتوليد الطاقة الكهربائية ، حيث كمية النفط المجهزة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بلغت (36) مليون برميل في عام 2012 بعد أن كانت (18) مليون برميل في عام 2007 ، ورغم هذه الزيادة فهي تعد نسبة قليلة لا تسد الحاجة الفعلية لأغلب محطات الطاقة الكهربائية .

1 - عبد الأمير رحيمة عبود : حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد 31 ، أيار 2012 .

2 - حسين عجلان حسن : تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 55 .

3 - تقرير إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005 - 2007 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تشرين أول ، عام 2004 .

إن الزيادة الملحوظة في الصادرات النفطية وما ينتج عنها من إيرادات مالية ، لم تعالج المشاكل الحقيقية للاقتصاد العراقي ، إذ تؤكد بعض الدراسات ، أن عملية البناء التنموي للاقتصاد العراقي تحتاج أن يصدر (6) م.ب.ب.ي لمدة عشرة سنوات قبل أن يسترد عافيته ويعمر بنيته التحتية ويكمل قطاع الخدمات بكل جوانبه ولكي يواكب التقدم الحاصل في دول المنطقة (شرط أن يرافق ذلك إرادة وطنية مخصصة) ، والحقيقة أن هذه الزيادة في الأمد القصير لا يمكن أن تتحقق أو يشك في تحقيقها في ظل بنية نفطية وتأخر في تنفيذ المشاريع النفطية ومنافذ تصدير غير مؤهلة طاقتها متدنية أفضلها يوفر معدل تصدير يومي لا يزيد عن (3) مليون برميل باليوم وأغلب الخطوط الأخرى معطلة وتحتاج عملية تأهيلها إلى وقت طويل واستثمارات مالية ضخمة⁽¹⁾ . وحتى إذا افترضنا توفر مصادر التصدير ، فإن كميات الإنتاج المستهدفة والإيرادات المتوقعة لم تكن مضمونة في ظل تدني أسعار النفط الدولية في الوقت الحاضر وعدم القدرة على التنبؤ بمعدلاتها في ظل المتغيرات الدولية السريعة والمفاجئة .

* الهدر في الطاقات الغازية المنتجة :

تشير الدراسات الاقتصادية ، إن احتياطي العراق المكتشف من الغاز الطبيعي بقدر بـ (150) ترليون متر مكعب ، أي ما يعادل (26) مليون برميل نفط و(70%) منه يصاحب إنتاج النفط و(30%) منه متواجد في الحقول الغازية ، والاحتياطي الكلي الغازي بقدر بـ(300) ترليون ، ما يعادل (53) مليون برميل نفط⁽²⁾ . وتؤكد دراسة أخرى ، أن نسبة (الغاز/ النفط المنتج) تقدر بحدود (600) قدم مكعب للبرميل الواحد ، أي أن إنتاج برميل واحد من النفط الخام سينتج عنه (600) قدم مكعب من الغاز المصاحب كمدل . علماً أن العراق خلال الفترة (2003 - 2007) أنتج من الغاز الطبيعي كمدل بحدود (11.369) مليون متر مكعب ، استهلك منها (1.384) مليون متر مكعب ، والكمية المتبقية أرسلت للحرق ، علماً إن هذه الكميات المحروقة ممكن أن تستغل في توليد الطاقة الكهربائية وفي الصناعات البتروكيمياوية ، وكذلك في الصناعات النفطية لكونه أقل كلفة من النفط الخام كما يمكن تصديره بواسطة الأنابيب أو نقله إلى الأسواق المستهلكة⁽³⁾ .

إن تقدير خسارة البلد نتيجة (عدم استثمار الغاز الطبيعي) ، يتوجب علينا أن نعامل الكمية غير المستغلة فيه في توليد الطاقة والتدفئة بسعر كمية النفط المحروقة (المستخدمة) في توليد (الكهرباء والتدفئة) ، ممكن أن تصدر هذه الكمية وتحقق عوائد مالية للبلد ، حيث قدرت الدراسات الاقتصادية خسائر العراق من تأخر استثمار مشاريع الغاز الطبيعي ابتداءً من عام (2006) كما مبين في جدول رقم (3) بحدود (52.9) مليار دولار لمتوسط الفترة (2006- 2011) وقدرت هذه الخسائر بحدود (147) مليار دولار لمتوسط الفترة (2012 - 2016) ، أذن الخسائر ستكون أكثر تكلفة في حالة الاستمرار يهدر وحرق الكميات المنتجة منه⁽⁴⁾ .

1 - نزار أحمد : تشخيص الأسباب المعطلة لأنعاش الاقتصاد العراقي ، شبكة الانترنت العالمية .

2 - نزار أحمد : المصدر السابق نفسه .

3 - محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي / الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للنشر ، بغداد ، ط4 ،

2014 .

4 - حسين عجلان حسن : تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 57 .

وتشير بعض المصادر ان وزارة النفط ادراكاً منها لاهمية هذا الموضوع فقد استكملت استعداداتها منذ شباط عام 2016 لاستثمار 55% من الغاز المصاحب الذي كان يحرق سابقاً نحو التصدير، وفعلاً اول شحنة صُدرت الى الاسواق العالمية عبر ميناء ام قصر تقدر بحدود 2000 طن من الغاز.*

جدول رقم (2) إنتاج وتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية للفترة 2003 - 2013

المؤشرات السنوات	كمية النفط المنتج/ مليون برميل	كمية النفط المصدر / مليون برميل	قيمة النفط المصدر / مليون دولار	كمية النفط المجهز للمصافي/ مليون برميل	كمية النفط المجهز للكهرباء/ مليون برميل	قيمة الصادرات من المنتجات النفطية / الدولار
2003	1500	1000	—	—	—	—
2007	1600	1640	40015	121	18	—
2008	2787	1855	59539	160	16	—
2009	2000	1850	41329	162	25	—
2010	2160	1980	84000	192	23	84.1
2011	2407	2165	88500	210	32	20.1
2012	2870	2600	94028	215	36	70.0
2013	—	—	89214	—	—	188.0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة

جدول رقم (3) خسائر الاقتصاد العراقي من عدم استغلال الطاقات الغازية القيمة / مليار دولار

السنة	المبلغ / مليار دولار
2006	3
2007	5.5
2008	6.8
2009	9.6
2010	11.0
2011	17.0
2012	21
2013	26
2014	31
2015	34
2016	35
معدل الفترة : 2006 - 2011	52.9
معدل الفترة : 2012 - 2016	147

المصدر : نزار أحمد ، خسائر العراق من مشاريع الغاز المعطلة ، شبكة الانترنت

ثانياً : الثروة الريعية ومشكلة القطاعات الإنتاجية السلعية

تعد القطاعات الاقتصادية السلعية (الصناعة والزراعة) من القطاعات القائدة للاقتصاد وهي التي تساهم فعلاً في تنشيط وتفعيل حيوية الاقتصاد العراقي من خلال علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة وتأثيرها المباشر على حركة نمو القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى (سيما إذا علمنا أن النفط ثروة ناضبة قد تفقدها في المستقبل) . بينما ستنزل هذه القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) هي الرصيد الدائم لمعيشة الأجيال القادمة وهي الأساس في عملية تكوين التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية.⁽¹⁾

أذن نحن أمام غياب هدف تنموي مهم (طالما تناسته الموازنات التخطيطية التي وضعت بعد عام 2003 والسنوات اللاحقة لها) يكمن هذا الهدف بمعرفة ما هو معدل النمو المستهدف للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الذي يعد هدفاً منطقياً وموضوعياً ضمن هذه المرحلة وبأي اتجاه يمكن تنمية وتطوير هذه القطاعات في ظل توجه الدولة (نحو اقتصاد السوق ومتغيراته) وما هي السياسات والآليات الاقتصادية المطلوبة لتنشيط فاعلية أداء هذه القطاعات لكي نضيف مكونات جديدة للاقتصاد (عدا النفط) في المرحلة القادمة .

- حسين عجلان حسن : تنمية ناتج القطاعات السلعية ضرورة موضوعية لتنشيط الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم¹ للمؤتمر العلمي الثالث لكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عام 2001 .

كل هذا الحقيقة لم يحدث رغم أن الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) مر في بعض السنوات بموازنات مالية كان فيها فائض مالي بحدود (70 ، 80) مليار دولار ، لم تتوجه هذه الموارد المالية ولو بنسب بسيطة لإعادة تأهيل الشركات الإنتاجية المعطلة أو المتضررة ، أو استحداث مشاريع صناعية جديدة متطورة ، وما يؤكد ذلك أن موازنات الدولة للسنوات (2006 - 2009) خصصت مبلغ (153) مليار دولار للإنفاق التشغيلي على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني ، كانت نسبة الإنفاق منها (91%) ، في حين خصصت للإنفاق الاستثماري (58) مليار دولار بلغت نسبة الإنفاق منها (70%) ، ونسبة كبيرة من الأموال المخصصة للإنفاق الاستثماري في مجال القطاع الصناعي هدرت ولم يعرف أين ذهبت بسبب الفساد وضعف الإدارة المالية ، وما ينطبق على الصناعة كذلك ينطبق على القطاع الزراعي الذي انخفضت نسبة مساهمته في GDP من (8.6%) في عام 2002 إلى 1.5% في عام 2012 ، حيث توقف الإنتاج في هذا القطاع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وأصبحت أسعار السلع الغذائية المستوردة أرخص من أسعار المنتج محلياً والحقيقة أن تدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية (الصناعة والزراعة) في GDP وتخلفهما في مستوى ونوعية المنتج ، انعكس في هيكل التجارة الخارجية ، حيث أضرر البلد أن يعتمد على النشاط الاستيرادي في سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المختلفة والتي بلغت قيمتها حسب إحصاءات البنك المركزي لسنتي (2011 و 2013) بحدود (47.89 و 58.8) مليار دولار على التوالي (علماً أن القطاع الخاص يساهم بالنسبة الأكبر من هذه الاستيرادات بلغت 73% و 63% للعاملين المذكورين) ، في حين الصادرات السلعية للخارج لم تتجاوز قيمتها في عام (2010) عن (300) مليون دينار ، ولا تزال الدولة بسبب تلك الإنتاج في القطاعات السلعية الرئيسية تستورد أكثر من (85%) من حاجتها من المواد الغذائية و (90%) من حاجتها من السلع الصناعية⁽¹⁾.

من ذلك يتبين ، خطورة استمرار الاعتماد على مصدر واحد للتنمية وضرورة تنويع مصادر الدخل وتفعيل الطاقات الاقتصادية للقطاعات السلعية المعطلة حالياً وبخاصة مشاريع القطاع الخاص الصناعي المتوقعة عن الإنتاج والتي قدرتها المديرية العامة للتنمية الصناعية بحدود (2000) مشروع (حالياً عشرة مصانع منها تعمل في مجال الصناعات الإنشائية البسيطة) وباقي المشاريع متوقفة عن العمل لحد الآن بسبب انقطاع التيار الكهربائي وشحه الوقود وارتفاع تكاليف النقل وعدم توفر المواد الأولية ، فضلاً عن هجرة أصحاب رؤوس الأموال ، والقسم الآخر متوقف عن الإنتاج بسبب حاجتها إلى تأهيل الآليات وتوفير المواد الأولية والعمالة الفنية ، والحقيقة أن أهم هذه الأنشطة المتوقفة عن الإنتاج هي مشاريع الصناعات النسيجية والخياطة والإنشاءات والصناعات الغذائية وصناعة الورق والطباعة⁽²⁾.

أما على مستوى المشاريع الإنتاجية المملوكة للدولة ، عدد المشاريع المتوقفة عن الإنتاج ومعطلة بشكل شبه كامل بعد عام 2003 قدرت بحدود (200) مصنع يعمل فيها أكثر من (500000) خمسمائة ألف عامل ، يستلمون رواتب وأجور من الدولة بحدود (15) ترليون دينار عراقي (دون أية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) ، وأغلب شركات الدولة الإنتاجية الموجودة حالياً لم تعمل بكفاءة اقتصادية وتحقق

- موفق حسن محمود : تعقيب على الموازنة لعام 2015 ، منشور في مجلة الحوار ، العدد 44 ، السنة التاسعة ، 1 ، شباط 2015 ص 19 .

- باسم جميل أنطوان : المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من عام 2003 ، تقارير عراقية منشورة في مجلة² الحوار ، العدد 33 ، السنة الثانية 2012 ص 62 .

خسائر مالية كبيرة لأسباب عديدة منها ، عدم وجود تعريفه كمركزية تحمي منتجات هذه المشاريع (إذا علمنا إن هناك 27 منطقة حرة صناعية تدخل منها البضائع المستوردة بشكل عشوائي) ، فضلاً عن ذلك إن هذه الشركات لم يحدث على بنيتها الإنتاجية أي تطور تكنولوجي بسبب الظروف والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ... لذلك في ظل الظروف الحالية (الأزمة المالية وانخفاض في العوائد النفطية) أمام الدولة خيار لإعادة هيكلة هذه الشركات غير المربحة نحو التخصص (في ظل تشريع يحمي العاملين فيها) أو قسم منها ممكن أن يحول إلى شركات مختلطة .

ثالثاً : الثروة الريعية وتشوهات الهيكل الإنفاقي المالي

لن نتجح الموازنات المالية في استخدام الفوائض المالية التي يكونها الربيع النفطي بشكل أمثل وعلى نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع ، إذ هذه الفوائض المالية ظلت لسنوات طويلة غير موجهة نحو قنوات الاستثمار الإنتاجي ، ولم تسهم بشكل فعلي في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستديمة التي يعاني منها الاقتصاد . لذلك يمكن القول أن مشاكل الموازنات المالية على مستوى الاقتصاد العراقي هي ليست مشاكل التمويل وليست مشاكل حجم الموازنة ، ولكن المشكلة تكمن في عملية عدم توظيف الأموال المخصصة بشكل ناجح وفعال بعيداً عن مظاهر الفساد المالي والآليات التقليدية غير الفاعلة في تفعيل هذه الأموال وتحويلها إلى طاقات إنتاجية فعلية على مستوى الاقتصاد⁽¹⁾.

فالمؤشرات المبينة في جدول رقم (4) توضح ، إن تخصيصات الموازنة المالية ازداد من (6.100) مليار دولار في عام 2003 إلى (80.000) مليار دولار في عام 2008 ، وبلغت تخصيصات الموازنة في عام 2013 (118.6) مليار دولار وعلى مستوى الفترة 2003 - 2013 بلغت إجمالي تخصيصات الموازنات المالية حوالي (627.9) مليار دولار (علماً أن المكون النفطي الريعي في هذه التخصيصات يشكل أكثر من 90% كما هو معروف) ... من ذلك يتضح أن التخصيصات المالية هي ليست مشكلة معيقة للأداء الاقتصادي (باستثناء السنة الحالية 2015 وكذلك 2016 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية) ، لكن المشكلة كما ذكرنا ، هي عدم إمكانية توظيف هذه الموارد المالية الكبيرة المتولدة من القطاع النفطي في السنوات السابقة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتفعيل الأنشطة الاقتصادية الأخرى العاطلة وتنويع مصادر الدخل على مستوى الاقتصاد الوطني ، وهذا يتضح من أن نسب الإنفاق التشغيلي (المكون من الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية للموظفين) لأغلب السنوات تجاوزت (90%) وهي أعلى بكثير من نسب الإنفاق الاستثماري البالغة (50% - 70%) ... إضافة إلى ذلك أن نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي المتولد من القطاع النفطي هدرت ولم تظهر إنتاجيتها للوجود بسبب ضعف القدرة على التنفيذ لأسباب تتصل بالكفاءة الإدارية وعوامل الفساد المالي والإداري وضعف المعرفة الفنية بأسس الإدارة المالية ، والدليل على ذلك أن وزارة التخطيط أكدت في أحد تقاريرها إن هنالك (6000) مشروع استثماري تلكاً حالياً عن التنفيذ قيمتها أكثر من 200 ترليون ديناراً أي (168) مليار دولار تقريباً بسبب مشاكل الفساد وسوء التنفيذ .

¹ - حسين عجلان حسن : توجهات السياسة الاستثمارية في العراق ، ورقة نقاشية قدمت إلى الكلية المنصور الجامعة ، تم مناقشتها على قاعة المؤتمرات ، نيسان عام 2012 .

جدول رقم (4) الموازنة العامة ونسب النفقات التشغيلية والاستثمارية
للسنوات 2003 - 2013 / مليار دولار

السنوات	تخصيصات الموازنة / مليار دولار	النفقات التشغيلية %	النفقات الاستثمارية %	نسبة التغيير
2003	6.100	100	—	—
2004	13.000	100	—	2.13
2005	25.000	88	12	1.90
2006	34.000	79	21	1.36
2007	41.000	78	22	1.20
2008	80.000	72	28	1.95
2009	63.000	80	28	0.79 -
2010	71.290	79	26	1.12
2011	78.000	80	28	1.09
2012	97.500	68	31	1.24
2013	118.6	60	40	—
الإجمالي - 2003 2013	627.9	—	—	—

المصدر : 1 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الحسابات القومية
2 - وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة

رابعاً : الثروة الريعية ومشكلة استمرار ظاهرة الفقر والبطالة

بالرغم من الزيادة الواضحة التي طرأت على حجم الموارد المالية النفطية التي حصل عليها العراق ما بعد عام 2003 ، إلا إن ذلك لم يعالج مشكلة التفاوت في توزيع الدخل وظاهرة البطالة التي تعد من مقدمة التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي ما بعد هذه الفترة ولا زالت . حيث استمر مؤشر التفاوت في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر بالارتفاع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع معامل (جيني) بمعدل 21% ن 42% ، 40% للسنوات 2004 ، 2005 ، 2006 ، وانعكست آثار هذا التفاوت على مستوى الإشباع في الخدمات الرئيسية والوضع الاقتصادي للأسر على مستوى العراق (1) وعلى الرغم من التزايد السريع في معدلات اقتناء العائلة العراقية للسلع المعمرة ووسائل الرفاه المنزلي

1 - راجي محمد هليل : قياس وتحليل ظاهرة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، عام 2009 .

وملكية السيارات ، أظهرت مسوحات عام 2007 ، إن 23% من السكان يعيشون دون خط الفقر (1) و 48% من مجموع الأسر العراقية تحصل على إشباع متدني في مجال الخدمات العامة (الماء والكهرباء والصرف الصحي وخدمات التعليم والصحة ...) و 31.2% تحصل على مستوى متوسط ، فيما تحصل 24.1% من الأسر على مستوى إشباع عال من هذه الخدمات (أنظر جدول رقم 5) وأيضاً شهدت الفترة ما بعد عام 2003 ظاهرة تبديد الموارد البشرية وعدم استثمارها بما يفرضي إلى زيادة مساهمتها في تطوير واقع المجتمع ، وأيضاً كان ذلك بسبب عدم توظيف الموارد المالية الربعية في القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وامتصاص العمالة الفائضة (ناهيك عن أن القطاع النفطي لم يستوعب العمالة الفائضة لكونه قطاع يتميز بكثافة رأس المال) مما أفضى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة بنحو (30%) من فئة السكان العمرية القادرة على العمل والبالغة (56.2%) من إجمالي عدد السكان ، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة ، إن نسبة مهمة من العاطلين عن العمل هم من الخرجين ومن مستويات مختلفة ، حيث على مستوى البكالوريوس قدرت هذه النسبة بحدود 20% والدبلوم العالي 16% والماجستير 5% وهذه في الحقيقة تعد خسارة للمجتمع والفرد معاً ممثلة بتكاليف تعليمهم وتكاليف فرصة الانتفاع من خدماتهم الضائعة وطاقاتهم الإنتاجية المعطلة ، وإذا ما قارنا نسبة البطالة في العراق مع الدول المجاورة ندرك حجم هذه المشكلة ، فهي في الأردن 15% ، وإيران 14% ، مصر 92% ، الكويت 1.1% ... أن سبب البطالة ، هو إن الموارد المالية النفطية الكبيرة وجه جزء كبير منها نحو نشاطات غير إنتاجية والجزء الأخر نحو مشاريع استثمارية وهمية غير قادرة على خلق فرص عمل لمواجهة الأعداد المتزايدة على سوق العمل العراقية والتي تقدر بحدود (300) ثلاثمائة ألف شخص سنوياً (2).

جدول رقم (5) مستوى إشباع الأسر العراقية من الخدمات العامة

المجموع	مستوى عال	مستوى متوسط	مستوى متدني	المجالات
100	35.5	32.7	31.8	التعليم
100	55.1	24.2	20.7	الصحة
100	16.3	25.5	58.3	الماء والكهرباء والصرف الصحي
100	52.7	27.1	20.1	السكن
100	29.4	30.2	40.4	خصائص محيط السكن
100	17.5	23.4	55.1	الوضع الاقتصادي للأسرة
—	24.1	31.2	44.8	دليل أحوال المعيشة

المصدر : راجي محي هليل ، تحليل ظاهرة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل ، رسالة ماجستير في الاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، عام 2009

1 - أحمد إبريبي العلي : دراسة تحليلية في هيكلية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين ، شبكة الانترنت العالمية .

2 - حسين عجلان حسن : تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 -

خامساً : الثروة الريعية وتلكو النشاط الاستثماري للقطاع الخاص

أن القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وعلى مختلف المراحل الزمنية لم يعطي فرصة حقيقية لكي يلعب دوراً بارزاً في عملية إعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي ، حيث تعرض لأكثر من أربعين عاماً لهزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي والتغيرات التي طرأت على طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الفترات ، أن تفعيل واقع القطاع الخاص في العراق ، يجب أن يمر بالطريق العلمي الصحيح الذي يخلق واقعاً يكون فيه النشاط الخاص فاعلاً ومؤثراً متصفاً بجودة المنتج وانخفاض الكلفة وغيرها من المميزات وهذا لا يمكن أن يتم في الحقيقة إلا بالدعم المتواصل من قبل الدولة .⁽¹⁾

يعد التغيير الذي حدث عام 2003 ، توجهت السياسة الاقتصادية للدولة نحو تشجيع القطاع الخاص ضمن إطار سياسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري ، مما انعكس هذا التوجه بانتكاسات واضحة للقطاع الخاص وبخاصة الصناعي منه ، نتيجة لعدم وضع إستراتيجية واضحة لمستقبل هذا القطاع ، ولم توضع آلية عمل من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة لتطوير أنشطة هذا القطاع ، فطغى القطاع الاستيرادي الطفيلي (بدون وضع ضوابط وقيود) على طبيعة عمل هذا القطاع والذي ساعد على ذلك السوق العراقية التي كانت متعطشة لأنواع السلع والبضائع الكمالية التي كانت مفقودة في الفترة السابقة .⁽²⁾ فبدلاً أن تلتزم الدولة في هذه الفترة بسياسة واضحة لدعم هذا القطاع والأخذ بيده لتجاوز الظروف الأمنية الصعبة والتحديات الاقتصادية التي ظهرت بعد عام 2003 ، استمرت الدولة بتهميش هذا القطاع من خلال عدم وضع السياسات الاقتصادية الداعمة له مما أفضى ذلك إلى :⁽³⁾

1. هروب رؤوس الأموال المحلية واستثمارها في الدول المجاورة ، بسبب عدم توفر مقومات الصناعة الوطنية وهروب الخبرات بسبب استهدافها ، مما أدى إلى تأخر الصناعة الوطنية ، وبذلك يمكن القول ، أن المتراكم من الأرباح الرأسمالية (الخاصة) المتنامية في الفترات الماضية بدأت تمتد إلى الأسواق الإقليمية الجغرافية المحيطة بالعراق ، حيث تحولت تلك الأقاليم إلى مستودعات مالية خارجية تمتص فيها أرباح القطاع الخاص العراقي المتراكمة من الدورة التجارية العراقية والذي أصبح يطلق عليها بالادخار الخارجي العراقي .⁽⁴⁾
2. توجه رؤوس الأموال لرجال الأعمال والصناعيين نحو النشاطات الهامشية غير الإنتاجية التي تستهدف الربح الكبير والسريع بدون الاكتراث لما يحتاجه السوق العراقية من السلع الضرورية ، أي أن 65% تقريباً من إجمالي نشاطات هذا القطاع أصبحت تعبر عن سيادة نشاطات خدمية ضعيفة

1 - كريم عبيس العزاوي : واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، شبكة الانترنت العالمية .

2 - باسم جميل أنطوان : القطاع الخاص بين الأمس واليوم، مجلة الحوار ، العدد الأربعون ، السنة السابعة ، آذار 2014 .

3 - باسم جميل أنطوان : القطاع الخاص بين الأمس واليوم ، مصدر سبق ذكره .

4 - مظهر محمد صالح : الاقتصاد الربعي المركزي ومآزق انفلات السوق ، رؤية المشهد الراهن ، دار بيت الحكمة للطباعة والنشر ، عام 2013 .

الارتباط بالنشاط الإنتاجي أو الاستثماري الحقيقي ، مما جعل السوق العراقية حاضنة للبطالة الفعلية (1).

3. تحمل إنتاج القطاع الخاص تكاليف باهظة ، نتيجة تحمله نفقات وخدمات الكهرباء والماء والنقل وغيرها ، مما ساهم في رفع أسعار المنتج المحلي الخاص مقارنة بمنتج القطاع العام الذي يتحمل تكاليف الإنتاج العالية لأنه مدعوم من قبل الدولة .
4. هنالك مشاريع استثمارية تنفذ في البلد وتدار من قبل شركات أجنبية وعربية أخذ يستبعد منها القطاع الخاص الوطني ، لكون 75% من شركاته تفتقر إلى الخبرات والمهارات الإدارية. لذلك ينبغي أن تكون هنالك إستراتيجية لدعم وتطوير مهارات العاملين في هذا القطاع إلى مستوى يجعله منافساً للشركات الأجنبية التي ترغب بالدخول للسوق العراقية .
5. أصبح القطاع الخاص الوطني لا يهتم في اختيار نوعية المشاريع الصناعية ، لذلك أصبح مقلداً وليس مبتكراً للمادة الصناعية في ظل هيمنة وسائل الإنتاج القديمة والطرق التقليدية في الإنتاج .
6. أصبحت عملية منح إجازات تأسيس المشاريع والمعامل الصناعية للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المختصة لم تمنح حسب مبدأ الرقعة الجغرافية ، بل تتم عملية توزيع المعامل والمصانع بشكل عشوائي ، مما أدى ذلك إلى عدم المساهمة في إنشاء المدينة الصناعية وعدم التوزيع العادل للقروض الصناعية (2).

* دعم القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص :

يعلم الجميع أن الاستثمار **Investment** يعد متغير اقتصادي مهم وله أثر إيجابي على العرض والطلب للسوق الحقيقية والمالية ، وقرارات الاستثمار لا تبني فقط بحسابات وأمزجة فنية وهندسية وإنما تبني بحسابات وأمزجة اقتصادية ومالية مدروسة بشكل علمي بوصفها جزء لا يتجزأ من حركة المتغيرات الاقتصادية ، وهذه للأسف صفة مفقودة لدى متخذي ومنفذي المشاريع الاستثمارية ، وخاصة المشاريع الاستثمارية الاقتصادية التي تنفذ من قبل الدولة (3) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة الموارد المالية الربعية التي وجهتها الدولة من خلال الموازنات المالية في السنوات ما بعد عام 2003 نحو القنوات الاستثمارية على مستوى القطاعات الاقتصادية ن إذ إنها لم تتم بطرق ووسائل علمية مدروسة ، بل الآلية المعتمدة في قرارات الاستثمار لأغلب المشاريع الاستثمارية والتي (كان جزء كبير منها مشاريع استثمارية وهمية) كانت فقط تعتمد على استمارة معينة تضم معايير أو مؤشرات شكلية في تحديد نسب الانجاز أو التنفيذ ولم تقدم دراسات جدوى اقتصادية وفنية مفصلة لأغلب هذه المشاريع .

لذلك أكدت وزارة التخطيط في إحدى دراساتها أن (30) وزارة تقريباً في ضوء اعتمادها هذه الآلية لم تنفذ مشاريعها الاستثمارية ، وبسبب حالات الفساد وعدم المتابعة الدقيقة لتنفيذ هذه المشاريع ، فقد

1 - مظهر محمد صالح : المصدر السابق نفسه .

2 - إبراهيم الإبراهيمي : القطاع الخاص بحدود مستقبل الصناعة ، جريدة المدى ، في 2014/8/15 ، شبكة الانترنت العالمية .

3 - الهيئة الوطنية للاستثمار ، ملحق جريدة المدى اليومية ، في 2010/8/2 ، شبكة الانترنت العالمية .

الاقتصاد العراقي خلال فترة الست سنوات الماضية مبلغ يقدر بحدود (330) مليار دينار لم يعرف مصيرها لحد الآن. (1)

إن آلية تنفيذ المشاريع الاستثمارية على مستوى القطاع الخاص تختلف عن القطاع العام لأنه يأخذ بنظر الاعتبار مبدأ الكفاءة الاقتصادية وتحديد الحسابات الاقتصادية والفنية الدقيقة المبنية أساساً على تحقيق العوائد المالية الكبيرة والسريعة في نفس الوقت ... والحقيقة أن هنالك أنشطة في مجال الصناعة والزراعة على مستوى القطاع الخاص ممكن أن تعتبر مشاريع استثمارية مجدية تساهم في حل الأزمة المالية الحالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويمكن أن تكون أداة فاعلة في عملية الإصلاح الاقتصادي ، فيما إذا حصلت هذه المشاريع على دعم ومساندة من قبل الدولة متمثلاً بالقوانين والتشريعات الضرورية لحماية المستثمر الخاص . سيما وأن القطاع الخاص في السنوات الأخيرة استطاع أن يكون استثماراً اقتصادياً مهماً في بعض الأنشطة الصناعية ، في حين فشل القطاع العام في تنفيذ مثل هذه المشاريع ، والدليل على ذلك معمل السكر في بابل الذي نفذ بمشاركة جهات أجنبية وعراقية بكلفة تقدر بمئات الملايين من الدولارات ، وهذا المشروع في الحقيقة مجدي من الناحية الاقتصادية والفنية ، حيث استطاع أن يمتص عدد كبير من الكوادر الفنية والهندسية والأيدي العاملة البسيطة ، والمثال الأخر على تفوق النشاط الصناعي الخاص في عملية الاستثمار مقارنة بالقطاع العام ، هو تجربة التوسع الاستثماري للقطاع الخاص بالمشاركة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الصناعية والإنشائية ذات الكلف العالية التي نفذت في إقليم كردستان. (2)

المبحث الثالث

المرتكزات الأساسية لسياسة التنويع والإصلاح الهيكلي

في الاقتصاد العراقي - في ظل انخفاض الموارد الريعية

الحقيقة أن انخفاض أسعار النفط العالمية في الفترة الأخيرة ، أثار مخاوف أغلب الاقتصاديين العراقيين ، لكون الإيرادات النفطية تشكل نسبة عالية في الموازنة الحكومية . لذلك لجأت الدولة إلى تغيير سياستها الاقتصادية باتجاه إجراءات التقشف وترشيد الموارد الاقتصادية ، حيث أن الحكومة لم تعد الخطط والسياسات اللازمة لمواجهة التغيير المفاجئ في هبوط أسعار النفط .

أن هبوط أسعار النفط خلال الأشهر الستة الماضية إلى ما دون مستوى \$60 للبرميل الواحد و وصوله في اشهر عام 2016 الى مستوى \$40 بعد أن تراوح السعر طيلة الأربع السنوات الماضية ما بين (100 - 150) \$ ، ولد كثير من التحليلات والتساؤلات عن أسباب هذا الهبوط والتوقعات المستقبلية لسقف الأسعار ، نحن الآن ليس بصدد مناقشة هذا الموضوع . بل مهمتنا في هذا المحور هو تسليط الضوء على تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وما هي السياسات الاقتصادية المطلوبة لمواجهة الأزمة المالية الناجمة عن هبوط المورد الريعي النفطي ؟

1 - حديث النائب رئيس الوزراء في برنامج (الاستثمار والتمويل) ، قناة الرشيد الفضائية ، شباط 2014 .

2 - باسم جميل أنطوان لقاء في برنامج (الاستثمار والتمويل) ، قناة الرشيد الفضائية ، شباط ، 2014 .

* تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

تؤكد الدراسات الاقتصادية ، إن العراق يخسر أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره ، وأن انخفاض تلك الأسعار يضر بالاقتصاد ويفاقم من عجز الموازنة ، ولاسيما أن الاقتصاد يعتمد بنسبة 95% على الواردات النفطية ، وقد بدأت أثار انخفاض أسعار النفط المفاجئة بالظهور مفاجئة أثناء فترة أعداد موازنة عام 2015 ، فقد تم تقديمها بـ (155) ترليون دينار على أساس سعر النفط كان (70) دولار للبرميل الواحد . وخلال يومين انخفض تقريباً إلى (60) دولار انخفضت إلى (123) ترليون دينار ، لذلك فإن الأرقام الأولية قد كشفت عن عجز في هذه الموازنة يصل إلى (23) ترليون دولار ، في حين أن موازنات بعض السنوات السابقة حققت فوائض مالية تقدر ما بين (70 - 80) مليار دولار .

رغم أن الدولة ضغطت من النفقات بشكل كبير ، استمرت موازنة هذا العام كغيرها من موازنة السنوات السابقة في تحديد وتدنيه حجم التخصيصات الاستثمارية لعام (2015) وتوقف مشاريع البناء والأعمار في الوقت الذي يعاني فيه البلد من تدهور خطير في البنية التحتية ومشاريع الخدمات الرئيسية منذ عام 2003⁽¹⁾ . وعليه تبرز ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة ملائمة وفعالة لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي خلال المرحلة القادمة .

* السياسات المناسبة لمواجهة هبوط المورد الربعي

أن الصدمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي على أثر هبوط أسعار النفط قد تكون بمثابة دقة جرس لبدء الخطر الحقيقي للاقتصاد العراقي يجب أن تنتبه له الدولة الآن وفي المستقبل لإعادة النظر في رسم السياسات وإعادة هيكلة الاقتصاد وضرورة إعادة التخطيط المالي بتطبيق سياقاته على الموازنة بإطارها العام والتفصيلي وكذلك على الاقتصاد ومتغيراته الكلية وتشدد من رقابة الدولة على أوجه انفاق المال العام ومكافحة الفساد فضلاً عن العمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومة بسبب (الربع النفطي) . لذا يجب أن تكون هناك إستراتيجية واضحة لتنوع مصادر الدخل وإصلاح هيكلة الاقتصاد العراقي بما يفضي إلى تقليل الاعتماد على المورد النفطي ومواجهة الأزمة المالية والتغلب عليها وخلق بدائل إستراتيجية لخلق تنمية مستدامة من خلال اعتماد المقومات الآتية :⁽²⁾

1 - حيدر حسين آل طعمة : النفط وتداعياته على الاقتصاد العراقي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة كربلاء ، شبكة الانترنت العالمية .

2 - للإطلاع على مزيد من هذه الآراء والمقترحات يمكن مراجعة : -

- حيدر حسين آل طعمة : النفط وتداعياته على الاقتصاد العراقي : مصدر سبق ذكره .

- الأثار الاقتصادية للموازنة لعام 2005 ، مجلة الحوار ، العدد 44 ، ص 3 ، مصدر سبق ذكره ، ص 109 -

أولاً: السياسات على الأمد القصير

1. من خلال هيمنة العوائد النفطية الكبيرة ن أصبحت الدولة لم تعتمد بشكل أساسي على الضرائب والرسوم كمصدر لتمويل الموازنة . لذلك يتطلب أولاً إصلاح النظام الضريبي وتوسيع الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والقدرة التكليفية للمواطن . مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم أثقال كاهل الطبقات الفقيرة . وتفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على حالة الفساد المستشري فيها ... علماً أن نسبة الضرائب في الموازنة لا يتجاوز عن 2% في حين تفوق نسبة الإيرادات الضريبية في البلدان المتقدمة عن 60% .
2. إعادة هيكله الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص ، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة ، أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من أدائها الاقتصادي ، فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر ، وأن ما تضيفه للحكومة من إيراد أقل بكثير مما تخصصه الحكومة لها من رواتب وأجور ودعم مما يتطلب إيقاف عمل هذه الشركات وإعادة هيكلتها .
3. ضغط النفقات التشغيلية وترشيد الموارد المالية من خلال :
 - أ- اقتصاد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية للأسر الفقيرة فقط باعتماد مؤشرات وزارة التخطيط في هذا المجال وهنا تستطيع الدولة أن توفر حوالي ملياري دولار يمكن توظيفها في مجالات أخرى .
 - ب- عدم تضمين الموازنة أية مشاريع جديدة والاكتفاء بالمشاريع المستمرة على أن يكون العمل في إدراج المشاريع على وفق المتطلبات والأولويات المجتمعية .
 - ج- نقل موظفي الشركات الممولة مركزياً وهي شركات خاسرة إلى القطاع الخاص وتتعهد الدولة بدفع نصف رواتب هؤلاء الموظفين لمدة سنتين ، وهذا الأمد سيوفر أموالاً للدولة ويستثمر هؤلاء الموظفين .
4. تشديد الرقابة في كافة دوائر ومؤسسات الدولة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف الدولة سنوياً مليارات الدولارات ، علماً أن هنالك كثير من الوزارات لم تنفذ مشاريعها ويصدر قسم كبير من هذه الأموال وتذهب خارج العراق .
5. تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتفاء ، وهذا الإجراء من شأنه توفير أموال لا بأس بها للحكومة فضلاً عن تقليص الاستهلاك غير الضروري والترفي الذي بات يشكل ثقافة عامة لدى المستهلك العراقي .

ثانياً : السياسات المناسبة على الأمد الطويل

1. أفضل الصيغ اللازمة لمعالجة الوضع الاقتصادي العراقي على المدى البعيد هو ضرورة انتهاز سياسة اقتصادية قائمة أساساً على مبدأ (تنويع الهيكل الإنتاجي) وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ، بحيث يخفف الاعتماد الكلي على القطاع النفطي الريعي . عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي تتطلب وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي والتخلص من الاعتماد المتزايد على الموارد الربعية بالتركيز بصفة خاصة على الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط . مثل صناعة البتر وكيمياويات أو الصناعات كثيفة

1. الاستخدام للطاقة مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الخفيفة الأخرى المعتمدة على النفط أسوة بتجارب الدول النفطية الأخرى كالسعودية مثلاً (1).
2. إنشاء صندوق سيادي لثروة العراق يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمار هذه الأموال في محفظة مالية متنوعة . أسوة بالدول الخليجية التي يتأثر اقتصادها بنسبة ضئيلة تتراوح 10% من جراء انخفاض أسعار النفط لاحتياطياتها المالية الكبيرة في صناديق السيادة الوطنية التي تعوض الخسائر المالية .
3. تنشيط القطاع السياحي للبلد والاستفادة من السياحة الدينية في رفد وتمويل الموازنة العامة بالعملة الأجنبية ، إذ يقدر عدد السواح الوافدين إلى العراق خلال عام (2014) قرابة (10) مليون سائح .
4. العمل على زيادة معدلات الإنتاج النفطي وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية المستثمرة .
5. إيقاف هدر الغاز الطبيعي عبر التعاقد مع شركات عالمية متخصصة ، مما يوفر للعراق مصدراً مهماً للإيرادات المالية ويحد من استيراد الغاز من الدول الجوار إضافة إلى ذلك هنالك ثروات معدنية هائلة في العراق غير مستثمرة وفي مقدمتها الكبريت الموجود كميات كبيرة منه في منطقة المشراق والفوسفات في عكاشات والزنابق الأحمر في العمارة وغيرها من المعادن الأخرى .
6. التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أية عائد يذكر ، حيث يؤكد رجال الأعمال أن القطاع الخاص في العراق مؤهل لمواجهة الأزمة المالية خاصة إذا دعم من قبل الدولة بقوانين وتشريعات تحمي المستثمر وتطبيق سياسة المنع للاستيراد العشوائي ، وكذلك تشريع قوانين تحمي العاملين في هذا القطاع .
7. تنشيط القطاعات الإنتاجية وبخاصة (الزراعة والصناعة) والنهوض بها من أجل تنويع الاقتصاد العراقي وتخفيفه من الاختلال الهيكلي الذي سببه الاعتماد المتزايد على النفط .
8. ولمواجهة أزمة الموارد المالية ينبغي أن يصار التوجه نحو دعم القطاع الزراعي من خلال منح قروض استثمارية للمزارعين بشرط أن تستغل هذه القروض في المجال الزراعي بشروط قانونية ملزمة . أو أن يتم استثمار بعض الأراضي الزراعية مع شركات استثمارية أجنبية في مجال زراعة المحاصيل الرئيسية (الحنطة ، الرز ، الذرة ، وقصب السكر) وفقاً لشروط استثمارية معينة . أن تنشيط القطاع الزراعي وتنمية نشاطه النباتي والحيواني سيساهم في توفير العملة الصعبة من خلال الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد .
9. يعد الفرد هو عنصر الثروة الحقيقية ويلعب دوراً مهماً في عملية الإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية ، لذلك يتطلب تحسين كفاءة القوة العاملة في القطاعات الاقتصادية التي زاد عددها بعد عام 2003 بحدود ثلاثة ملايين موظف ، وأصبحت أعداد كبيرة منها تعيش في حالة بطالة مقنعة وإنتاجية متدنية ، لذلك ينبغي إعداد مناهج تدريبية وتأهيلية لهؤلاء العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية وحسب الاختصاصات المهنية .

¹ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤتمر الفعاليات الاقتصادية ، 25 - 26 شباط ، 2009 .

10. تطبيق مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص ، إذ إن هذا المبدأ في المرحلة الحالية يعد مهماً وضرورياً لإعادة صياغة دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتقليل النفقات المالية . ويجب أن تكون هذه الشراكة في القطاعات المتميزة من الناحية التقنية والتكنولوجية والمناحة فيها فرص استثمارية مناسبة للقطاع الخاص ، مثل قطاع الاتصالات ، قطاع الكهرباء ، قطاع الخدمات إذ إن هذه القطاعات مؤهلة لعمليات الخصخصة بشرط أن تكون هناك تعديلات في الإطار القانوني الذي يحكم شركات القطاعين العام والخاص وإجراءات اختيار وتنفيذ الشراكات والالتزامات التعاقدية التي تستند إليها الشراكة ، فضلاً عن توكي الشفافية والإفصاح عن جميع المخاطر التي قد يتعرض إليها المال العام .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

في ضوء ما ورد من تحليل في محاور البحث السابقة يمكن أن نستنتج الآتي :

1. أن الموارد المالية الربعية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 قد نمت بمعدلات متزايدة وحقت طفرات كبيرة مقارنة بالفترات السابقة ، ولكن هذه الموارد المالية في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم استثمارها بالشكل الأمثل لم تحقق نتائج إيجابية وتحولات جديدة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي ويحد من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع النفط . مما أفضى ذلك إلى تدني في نسبة مساهمته القطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعية والصناعية) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اعتماد الدولة بشكل رئيسي على النشاط الاستيرادي في سد احتياجات الطلب المحلي ، حيث يستورد العراق سنوياً سلع متنوعة بحدود (47 - 58) مليار دولار من الدول المجاورة .
2. نسبة كبيرة من الموارد المالية الربعية وضعت في مشاريع شبه فاشلة وميزانيات تشغيلية لدوائر ومؤسسات عاطلة عن العمل ونسبة كبيرة منها هدر بسبب الفساد المالي . لذلك فإن القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي الربعي نستطيع أن نصفها بأنها طاقات إنتاجية عاطلة لدورها الضئيل في معالجة أزمات الاقتصاد الحقيقية .
3. تتحمل الدولة خسائر مالية كبيرة نتيجة لعدم استثمارها الطاقات الإنتاجية النفطية بكفاءة اقتصادية ، إذ هي تتحمل مبالغ دعم المنتجات النفطية تقدر بحدود (8) مليار دولار ، أي ما يعادل 40% من مجموع الإيرادات الحكومية ، فضلاً عن الخسائر المالية الناجمة عن عدم استثمار مشاريع الغاز الطبيعي التي قدرت بحدود (52.9) مليار دولار لمتوسط الفترة (2006 - 2011) .
4. بلغت الشركات الإنتاجية الحكومية المتوقفة عن الإنتاج والمعطلة بشكل شبه كامل بحدود (200) شركة إنتاجية يعمل فيها أكثر من 500000 ألف عامل يستلمون رواتب وأجور من الدولة بحدود (15) ترليون دينار دون أية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وأغلب الشركات الحكومية العاملة حالياً لم تعمل بكفاءة اقتصادية وتحقق خسائر مالية كبيرة لأسباب عديدة ومعروفة .

5. أن الموارد المالية الربعية التي تحققت ما بعد عام 2003 لم تعالج مشكلة التفاوت في توزيع الدخل وظاهرة البطالة والفقر في الاقتصاد العراقي ، مما انعكس هذا التفاوت على مستوى الإشباع في الخدمات الرئيسية والوضع الاقتصادي على مستوى جميع الأسر العراقية . إذ إن مسوحات وزارة التخطيط لعام 2007 ، أظهرت أن نسبة البطالة تقدر بحدود 30% ، وأن 23% من السكان يعيشون دون خط الفقر و 48% من مجموع الأسر العراقية تحصل على إشباع متدني من الخدمات بأنواعها المختلفة و 31.2% تحصل على مستوى متوسط فيما تحصل 24.1% من الأسر على مستوى إشباع عال من الخدمات المتمثلة (بالماء والكهرباء والصرف الصحي وخدمات التعليم وخدمات الصحة ...).
6. أن توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة بعد عام 2003 نحو تشجيع القطاع الخاص ضمن إطار سياسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي انعكس ذلك بنتائج سلبية واضحة على عمل القطاع الخاص وبخاصة الصناعي منه ، نتيجة لعدم وضع آليه عمل واضحة لتطوير أنشطة هذا القطاع ، حيث طغى الاستيراد الطفيلي بدون وضع ضوابط وقيود على طبيعة عمل هذا القطاع ، مما أفضى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال المحلية واستثمارها في الدول المجاورة

ثانياً : التوصيات

لم يتعرض البحث في هذه الفقرة إلى ذكر التوصيات ، حيث أن ما جاء بالمحور الثالث الخاص بالمرتكزات الأساسية لسياسة التنويع والإصلاح الهيكلي في الاقتصاد العراقي هي بمثابة توصيات فعلية اعتمدت أصلاً على تحليل المؤشرات الاقتصادية التي وردت في متن البحث والتي لها علاقة مباشرة بالمحاور الرئيسية للدراسة ، لذلك تجنب الباحث إعادة هذه التوصيات والمقترحات ضمن هذه الفقرة لعدم تكرارها .

المصادر

1. إبراهيم الإبراهيمي : القطاع الخاص يحدد مستقبل الصناعة ، جريدة المدى ، في 2014/8/15 ، شبكة الانترنت العالمية .
2. أحمد إبراهيمي العلي : دراسة تحليلية في هيكلية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين ، شبكة الانترنت العالمية .
3. المكتب الاستشاري في كلية دهوك ، واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، جامعة دهوك ، عام 2008 .
4. الآثار الاقتصادية للموازنة لعام 2005 ، مجلة الحوار ، العدد 44 س 3 .
5. الهيئة الوطنية للاستثمار ، ملحق جريدة المدى اليومية ، في 2010/8/2 ، شبكة الانترنت العالمية .
6. باسم جميل أنطوان : المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من عام 2003 ، تقارير عراقية منشورة في مجلة الحوار ، العدد 33 ، السنة الثانية 2012 .
7. باسم جميل أنطوان : القطاع الخاص بين الأمس واليوم ، مجلة الحوار ، العدد الأربعون ، السنة السابعة ، آذار 2014 .
8. باسم جميل أنطوان لقاء في برنامج (الاستثمار التمويل) ، قناة الرشيد الفضائية ، شباط ، 2014 .
9. تقرير إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005 - 2007 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تشرين أول ، عام 2004 .
10. حديث لنانب رئيس الوزراء في برنامج (الاستثمار والتمويل) ، قناة الرشيد الفضائية ، شباط 2014 .
11. حسين عجلان حسن : تنمية ناتج القطاعات السلعية ضرورة موضوعية لتنشيط الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عام 2001 .
12. حسين عجلان حسن : توجهات السياسة الاستثمارية في العراق ، ورقة نقاشية قدمت إلى الكلية المنصور الجامعة ، تم مناقشتها على قاعة المؤتمرات ، نيسان عام 2012 .
13. حسين عجلان حسن : تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد العشرون ، 2013 .
14. حيدر حسين آل طعمة : النفط وتداعياته على الاقتصاد العراقي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة كربلاء ، شبكة الانترنت العالمية .
15. راجي محمد هليل : قياس وتحليل ظاهرة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، عام 2009 .
16. عبد الأمير رحيمة عبود : حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد 31 ، أيار 2012 .
17. عبد الرسول عبد جاسم ، نحو تقويم الاقتصاد العراقي الحلول والمعالجات ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد 14 ، الجزء الأول ، عام 2010 .

18. كريمة عبيس العزاوي : واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، شبكة الانترنت العالمية .
19. محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي / الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للنشر ، بغداد ، ط4 ، 2014 .
20. مظهر محمد صالح : الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق ، رؤية المشهد الراهن ، دار بيت الحكمة للطباعة والنشر ، عام 2013 .
21. موفق حسن محمود : تعقيب على الموازنة لعام 2015 ، منشور في مجلة الحوار ، العدد 44 ، السنة التاسعة ، شباط 2015 .
22. نزار أحمد : تشخيص الأسباب المعطلة لأنعاش الاقتصاد العراقي ، شبكة الانترنت العالمية .
23. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤتمر الفعاليات الاقتصادية ، 25 - 26 شباط ، 2009 .

The Variety of the Iraqi Economics Capabilities within the Profit Control , the Present and Future Accounts

Hussain Ajlan Hassan,Ph.D,(Asst.Prof.)

Abstract

Practical experiences have affirmed that the specific quality of the Iraqi economy as embodied by the supremacy of the oil sector have not resulted in positive results and clear structural changes concerning the development of this economy in all its productive and civil- service sectors. The increasing dependence on this source has made the economy suffer from continuous crises and big problems especially when the prices of oil have recently come down.

As a fact, the supremacy of oil revenue at this degree could considered as a short coming in the administration of economic system. The necessity of applying active and clear economic policy at this period thus emerges, enhancing the aim of vary the sources of the income, reforming the structure of the economic sectors and changing their basic entity. The research has basically aimed at defining the structural factors through which we can seriously and actively arrive at, applying the policy of varying the strands of the Iraqi economy and of reforming its structure. This would enable us to face the crisis of the obvious reduction of financial sources and oil revenues.

In the light of realistic factors, the research has ended with proposing a strategy that defines the works of the future economic policies. On the level of the short – term policies, we have to reform the system of taxation, activate the work of taxes administration, end the state of widespread corruption and finally, minimize the expenses of services through giving full authority to the system of financial supervision in all state institution.

On the level of long – term policies, the study has come up with various suggestions among which are activating the productive sectors (agriculture and industry) and raising their standards so as to vary the Iraqi economy and allow it to get rid of the hegemony of the increasing profits phenomenon.

*Al-Mansour University College